محاضرات مقياس لسانيات النص.

سنة أولى ماستر/تخصص: لسانيات عامة.

الأستاذة: نعيمة عيشوش.

تمهيد:

لسانيات النص من أحدث فروع علم اللّغة؛ حيث شهدت الدراسات اللسانية الحديثة تحوّلات نوعية منذ ستينات القرن الماضي من منطلق ضرورة الانتقال من التحليل على مستوى الجملة إلى التحليل على مستوى وحدة أكبر هي النص، لقصور وعجز التحليل البنوي الجملي عن تفسير العديد من الظواهر اللّغوية .

من هذا المنطلق انصب جهود العديد من الباحثين على تحديد القوانين والنحو الذي يحكم هذه الوحدة الكبرى (النص) (Grammaire de texte) ويضمن تقبّله، في مقابل نحو الجملة (Grammaire de phrase) الذي يمنح القدرة على تقبّل بعض الجمل، ورفض الأخرى التي لا تخضع لقوانين النحو (غير السليمة).

وعليه ظهرت لسانيات النص بغية السعي إلى تحليل البني النصّية واستكشاف العلاقات التي تؤدي إلى اتساق النّصوص وانسجامها، والكشف عن أغراضها التداولية، وتتجلى اهتماماتها في إحصاء الأدوات والروابط التي تسهم في التحليل الذي يتحقق بإبراز دور تلك الروابط في تحقيق التماسك النصي مع الاهتمام بالسياق وأنظمة التواصل المختلفة[1]، كما أنّها تسعى إلى

تحقيق هدف يتجاوز قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النص؛ فلسانيات النص علم يسعى إلى إيضاح كيف يتلقى أفراد أو جماعات تلك المضامين ويستوعبونها من خلال هذه الأبنية النصية الخاصة، وكيف تؤدي هذه المعلومة إلى بناء الرغبات والقرارات والأفعال[2].

1-مفهوم لسانيات النص :

لسانيات النص (فرع من فروع علم اللغة يدرس النصوص المنطوقة والمكتوبة...وهذه الدراسة تؤكد الطريقة التي تنتظم بها أجزاء النص، و ترتبط فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد)[3]، بمعنى أن لسانيات النص مجالها النصوص، وهدفها السعي إلى تحليل البنى النصية و استكشاف العلاقات التي تساهم في اتساق النصوص وانسجامها والكشف عن أغراضها التداولية.

حاول الكثير من الباحثين تحديد بدايات الاهتمام بالنص، والبداية التي فرضت وجود لسانيات النص كانت مع بدايات النصف الثاني من القرن الماضي، حين أشار هاريس إلى إمكانية التحليل على مستوى وحدة أكبر من الجملة هي النص في دراستين اكتسبتا أهمية منهجية في تاريخ اللسانيات الحديثة بعنوان تحليل الخطاب (Analyse du discours) سنة 1952 في مجلة اللّغة، حيث اقترح توسيع الوصف البنوي الجملي للوصف على مستوى النصوص باعتبار أنّ النص بنية تمثل كلاّ تتميّز بخاصية التتابع، وبهاتين الدراستين اللتين اعتبرتا الخطاب موضوعا للدرس اللساني، قدّم هاريس أوّل تحليل منهجي لنصوص بعينها[4]،

حيث اهتم بتوزيع العناصر اللّغوية في النصوص قائلا: (إنّ تتابع الجمل في الخطاب يشكّل في المقابل مجالا محبّذا لمناهج اللسانيات الوصفية، لأنّ هذه الأخيرة لها كموضوع التوزيع النسبي للعناصر داخل قول تتابع جمله مهما كان طوله)[5].

و قد استخدم هاريس إجراءات اللسانيات الوصفية بهدف اكتشاف بنية النص، و لكي يتحقّق هذا الهدف، رأى هاريس أنّه لابد من تجاوز مشكلتين وقعت فيهما الدراسات اللّغوية الوصفية والسلوكية، هما[6]:

الأولى: قصر الدراسة على الجمل والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة الواحدة.

الثانية: الفصل بين اللغة و الموقف الاجتماعي، ممّا يحول دون الفهم الصحيح.

و من ثمّ اعتمد منهجه في تحليل الخطاب على ركيزتين:

1- العلاقة التوزيعية بين الجمل.

2- الربط بين اللّغة و الموقف الاجتماعي.

ويؤكّد على ذلك بقوله: (يمكن أن نتصوّر تحليل الخطاب انطلاقا من ضربين من المسائل هما في الحقيقة أمران مترابطان: أمّا الأوّل فيتمثّل في مواصلة الدراسة اللّسانية الوصفية يتجاوز حدود الجملة الواحدة في نفس الوقت، وأمّا الثاني فيتعلّق بالعلاقة بين الثقافة و اللّغة)[7].

وهكذا يمكننا عدّ محاولة هاريس من خلال مقاله «تحليل الخطاب» أولى المحاولات الصريحة التي تكلّمت عن وحدة أكبر من الجملة، وسماها دون تمييز تارة النص (Texte) وتارة الخطاب (Discours) وتارة القول المتتابع[8](énoncé suivi) .

ولكن هذا التصوّر لم يلق قبولا بأكمله عند من جاء بعده، حيث رفضوا فكرة التوسيع وخاصية التتابع ،وانطلقوا من كون النص بنية تشكل كلاً موحّدا محاولين البحث عن النحو الذي يضمن وحدته .

و يعتبر (EWALD LANG) أوّل من حاول تأسيس نحو للنص

(Grammaire de texte) في مقابل النحو الجملي (Grammaire de phrase) ، وذلك من خلال مقاله الموسوم بـ :

Quand une " Grammaire de texte" est_elle plus adéquante q'une Grammaire de phrase.

والذي رفض فيه خاصية التتابع؛ ذلك أنّ النص حسب تصوّره ليس منتوج مجموع الجمل، بل هو الإطار الذي يزول فيه التباس الجمل، معلّلا ذلك بأنّ النص يحتوي على افتراضات سياقية أخرى غير الجمل التي تكوّنه، ذلك أنّ له إمكانيات إعادة التشكّل غير التي تكون في الجملة، واقترح وجوب تحديد فرقا بين الجملة والنص بكيفية تجعل النص هو الوحدة المسؤولة عن هذه العلاقات البنوية التي تتجاوز حدود الجملة [9] .

ثم شهدت اللسانيات منذ منتصف الستينيات توجهًا قويًا نحو الاعتراف بنحو النصّ بديلا لنحو الجملة، ففي عام 1969 حاول إيزنبرغ (Isenperg) أن يضع نحوا شاملا للنص[10]، وتجلّت معالمه المعرفية والمنهجية في محاضراته (النصوص موضوع لغوي)[11]، ثم توالت الدراسات في هذا المجال، منطلقة من وجود فروق بين الجملة والنص والتي اختلفت في تحديد ما يحكم النص من العلاقات اللغوية (الاتساق) أو غير اللغوية (الانسجام) ، أو

المزاوجة بينهما إلى أن ظهرت محاولة كل من مايكل هاليداي ورقية حسن (Haliday and Hasan) من خلال كتاب الاتساق في اللغة الانجليزية (Cohesion in English) سنة 1976، الذي شكّل أوّل دراسة نصية متكاملة، إذ يعدُّ من أهم الدراسات اللسانية النصية، فقد عالج فيه مؤلفاه مفاهيم مثل النص والاتساق والإحالة وغيرها، اتجهت محاولتهما اتجاها آخر في تحديد الفرق بين الجملة والنص، حيث نفت محاولتهما كون النص بنية لغوية مثلها مثل الجملة، بل أكّدا على أنّه (النص) وحدة معنوية تختلف عن الجملة لا من حيث الجنس، بل من حيث النوع، فالنص بحسب تصوّرهما لا يتكوّن من تتابع من الجمل بل يتحقق بها، وهذا التحقّق يحكمه النسيج الذي يحقّق العلاقة الاتساقية بين عنصر وآخر .

واعتبرت محاولة هاليداي و رقية حسن عند تخصّصهما للحديث عمّا يجعل النص نصا من الناحية اللغوية فيما يعرف بأدوات الاتساق، مفترقا هاما للتفريق بين ما هو لغوي (الاتساق)، وما هو غير لغوي و المتمثل في الانسجام الذي يبحث عمّا يجعل من النص وحدة بالاعتماد على الروابط غير اللّغوية إلى جانب اللّغوية إن وُجدت.

وقد تعمّق التأسيس للسانيات النصية وأخذت طابعها المعرفي والمنهجي المتميز على يد فان دايك (Van dijk) بنشره كتابا معنونا ببعض وجوه نحو النص (Some Aspect of Text Grammar) سنة 1972، اعترض فيه على النحو التقليدي، ودعا إلى إتباع طرق جديدة في تحليل النص والتعامل مع النص على أنّه بنية كبرى، ومحاولة تحديد القواعد التي تحكم بنية المعنى الكلي للنص[12]، وفي مؤلف آخر عنونه بـ "النص والسياق/text and context" سنة 1977، اقترح فان دايك تأسيس نحو النص يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدلالية والتداولية ويبحث في مفاهيم الترابط والاتساق.

و بلغت الدراسات النصية أوجّها مع اللّغوي الأمريكي روبرت دي بوجراند (Robert de Beaugrande) في الثمانينيات من القرن الماضي، بكتاب يحمل عنوان "النص والخطاب والإجراء" (Text , Discourse and Process)، ويمثل هذا الكتاب مرحلة مهمّة في مجال

الدراسة النصية، حيث أشار فيه إلى أنّ الصفة المميّزة للنص هي استعماله في الاتصال، وفيه أيضا بيّن دي يوجراند المعايير النصية لأي نص.

ومن أهم الدراسات التي عدَّها بعض الدارسين نقلة نوعيه في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة براون ويول (G.Brown and G.Yule) عام 1983 ، بعنوان تحليل الخطاب (Discourse Analysis)، وفيها ركّزا اهتمامهما على متلقي النص وجعلا تأويله للنص من أهم عوامل الانسجام.

ثم شهدت اللسانيات النصية في أوروبا ومناطق أخرى من العالم توجها قويا نحو الاعتراف بنحو النص، بديلا لنحو الجملة، وتزايد الاهتمام بهذا العلم، وكثرت حوله الدراسات والتأليفات حتى بلغ درجة معيّنة من الاكتمال واستقام منهجه العلمي.

2- النصية و معاييرها:

- **مفهوم النصية:** مصطلح النصية(Textualité) أحد مباحث لسانيات النص المرتبط ارتبطا كبيرا بالنص؛ حيث يرى ديبوجراند أنّ العمل الأهم للسانيات النصية هو دراسة مفهوم النصية من حيث هو عامل ناتج عن الإجراءات الاتصالية المتّخذة من أجل استعمال النص[13]، ويعني بصفة عامة مجموع المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على تشكيلة لغوية ما بأنّها نص، ذلك أنّ وجودها يضمن استمرارية النّص وفاعليّته[14]، لأنّ ليس كل سلسلة كلامية تشكّلا نصا .

وعليه فالنص حدث تواصلي يُلزم لكونه نصا أن تتوافر معايير للنص مجتمعة[15]، لأنّ هذه المعايير هي ما يُميِّز النص عن اللانص، فهي التي تُحقِّق نصية النصوص، وبذلك تكون النصية مجموعةً من السمات التي تجعل ملفوظًا ما أو متتالية لغوية نصًّا.

و قد استنبط كل من "روبرت دي بوجراند" و "دريسلر" (Robert de beaugrande et Wolfgang Dressler) هذه المعايير وهي :

1-الاتساق (La cohésion):

هو كما عرّفه دي بوجراند:(إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق بها اللاحق)[16]، ذلك أنّ النص يتألف من عدد من العناصر تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الداخلية تسهم مختلف الروابط في تحقيقها[17] ، أنّ الاتساق هو ترابط الجمل مع بعضها البعض بوسائل لغوية معيّنة تجري في سطح النص[18]. وللاتساق وسائل وأدوات تساهم في ترابطه هي: الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل والفصل، وأدوات ترابط معجمية: تتحقق عبر ظاهرتي: التكرار والمطابقة. وسنتوسع في مفهوم الاتساق و آلياته في غير هذا الموضع.

2- الانسجام (La cohérence):

يختص الانسجام (بالاستمرارية المحقّقة في عالم النص... الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم)[19]، والتي تمكّن القارئ والسامع من إدراك المعنى الناتج عن تنظيم النص ، و عليه فالانسجام يحدد تلك العلاقات الدلالية التحتية التي تسمح للنص بأن يُفهم ويُستعمل.و سنتوسع في مفهومه ومبادئه في غير هذا الموضع.

3-القصد.

أ- لغة:

ترتبط دلالة (ق ص د) في المعاجم للدلالة على المعنى وتأديته، و قد استعمل أحيانا كمرادف للفظ (معنى)، يقول بن منظور في لسان العرب:(لا يقال عنيت بحاجتك إلا على معنى قَصَدْتها، من قولك عنيت الشيء أَعنيه، إذا كنت قاصدا له، وعَنَيْتُ بالقول كذا: أردت، ومعنى كل كلام ومَعْناتُه ومَعْنِيَّتَه: مَقْصدُه)[20]، أمّا الزمخشري فيقول في أساس البلاغة:(عنيت بكلامي كذا، أي: أردته وقصدته، ومنه: المعنى)[21].

وعليه فإنّ القصد الذي وضع مرادف للمعنى الذي يحمل ما تؤديه الألفاظ من دلالات تحيل للواقع، هو الغاية التي يستدل عليها بالألفاظ الدالة .

كما ورد بعدة معان أخرى؛ حيث نجد في لسان العرب قصد بمعنى[22]:

- استقامة الطريق.
- القصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير.
- قصد فلان في مشيته: مشى مستويا.

أمّا في معجم المنجد فقد تضمنت مادة (ق ص د) عدّة معان منها[23]:

- قصد، قصدا: توجه إلى، لجا إلى.
- قصد: ما يرمي إليه جهد أو فعل أو إرادة، مطلب يسعى المرء للحصول عليه.

و عليه فالقصد يندرج أيضا تحت معنى النية والإرادة.

ب- اصطلاحا:

يعدّ معيار القصد، أو ما يطلق عليه بالقصدية أو المقصدية، من أبرز العوامل غير اللّغوية التي تدخل في إنتاج النصوص وفهمها، وهي من أهم المعايير النصية التي حدّدها دي بوجراند و دريسلر، والتي تسهم في تحقيق التماسك النصي، لأنّها تساهم في عملية الإفهام والإبلاغ، وتعرّف القصدية بأنّها (جميع الطرق التي يتّخذها منتجوا النصوص في استغلال النصوص من أجل متابعة مقاصدهم وتحقيقها)[24].

وعليه، فإنّ القصد يتصل بنيّة منشئ النص، بأن ينشئ نصا ذا سبك وتعليق ليصل إلى ما خطّط للوصول إليه، وينبغي على منتج النص أن يكون قادرا على توقّع استجابات المستقبلين له لحظة استقباله[25]، لأنّ القصدية تؤدي إلى بلورة المعنى حسب قصد المتكلّم؛ ذلك أنّه لا وجود لأي تواصل عن طريق العلامات دون وجود قصديه وراء فعل التواصل[26].

فالقصد إذن، وسيلة للوصول إلى المراد من استعمال النصوص، وما تحمله من مواد معرفية، فهو ليس بنية عشوائية، وإنّما هو عمل مقصود من أجل تحقيق هدف معيّن،

وبمعنى آخر هو عمل مخطّط له، مرتبط بالمرجع العام القائم على تحديد المعارف المشتركة بين منتج النص، ومتقبلّه[27].

ومنه القصد هو الذي يحدّد الخطاب أو النص، باعتباره علامة تنطوي عليها مقاصد المتكلّمن[28]، وهذا ما يجعل معنى النص يتعدّد بتعدّد السياقات التي تنتجه.

يعدّ معيار القصدية أحد معايير النصية التي وضعها دي بوجراند للنص المتعلّق بالمتكلّم و ما ينطوي كلامه على معان سعى إلى إيصالها للمتلقي.

4- القبول.

أ- تعريف القبول لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور:(فلان قبول، إذا قبلته النفس، وهو بفتح القاف: المحبة والرضا بالشيء وميل النفس إليه، والقبول: الحسن والشارة).

ب-تعريف القبول اصطلاحا:

القبول أو المقبوليّة هي المعيار السادس من المعايير النصّية، التي وضعها (روبرت دي بوجراند) للنص، وهي تعني قبول نص ورفض آخر بناء على مجموعة من المعايير والقواعد والمرتكزات والأسس اللّغوية واللسانية والنصية، فالنص المقبول هو النص الذي يخضع للسلامة النصية[29]، والذي يتمتع بالاتساق والانسجام المعترف به من طرف المتلقي [30]، واستجابته لرغباته القرائية والفنية والجمالية، بالإضافة إلى شرط الترابط وتسلسل الأحداث وتشابكها بطريقة ومنطقية[31]، فيتحصّل بذلك النفع للمتلقي باكتسابه معرفة جديدة، ومن ثمّ يستجيب لعوامل من مثل: نوع النص، والمقام الثقافي والاجتماعي، ومرغوبية الأهداف.

و عليه فالمقبولية ترتبط بأحوال المتلقين وثقافتهم وأيديولوجيتهم.

5- الإعلامية.

يطلق مصطلح الإعلام أو ما يطلق عليه بالإعلامية للدلالة على مدى ما يجده مستقبلو النص في عرضه من جدة وعدم توقع[32]، بمعنى أنّ الإعلامية هي المدى الذي تصل إليه

الأحداث المعبّر عنها في النص الحاضر في مقابل غير المتوقع أو المعروف، ومن هنا تأتي الحاجة إلى فكرة الاحتمال كما يرى (تمام حسان)؛ حيث يكون الأكثر احتمالا في أي موقف هو الأكثر توقّعا من الأقل احتمالا، وعندما يحدث شيء غير متوقع، على المستقبل أن يدرس الدافع لمعرفة ما تدل عليه الأحداث، ولماذا تمّ اختيارها؟، وكيف يمكن أن يحدث مرة أخرى؟ مع تحقق الاستمرار الذي يعتبر أساس الاتصال، وفي حالة عدم توصّل المستقبل لأي حل يكون النص في صورة كلام فارغ[33].

و تطبّق هذه الفكرة على المحتوى، مع العلم أنها تتوافر– الإعلامية– في وقائع أي نظام من أنظمة اللّغة، وإنما يعود التركيز على المحتوى إلى الدور المهيمن الذي يقوم به التقارن في النصية[34]، في حين تبدو الأنظمة اللّغوية مثل الفونيمات، أو النحو، أنظمة ثانوية أو مساعدة، لذا فهي أقل وقوعا منه في بؤرة الاهتمام المباشر.

6– الموقف:

مصطلح الموقف أو الموقفية يتعلّق بالسياق الثقافي والاجتماعي للنص المؤسس على تحكّم المقام في دلالات النص، الذي عليه أن يكون مفيدا في مقام معيّن بغرض كشفه، أو تغييره وقد يكون النص مباشرا يمكن إدراكه بسهولة، أو غير مباشر يمكن استنتاجه.

وتتضمّن المقبولية العوامل التي تجعل النص مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه، و يأتي النص في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف، وأن يغيّره[35]، وبالمعنى نفسه نقل عن(روبيرت دي بوجراند وديسلر) أنّ المقامية تشتمل على العوامل التي تجعل النص ذا صلة بموقف حالي، أو بموقف قابل للاسترجاع.[36]

وعليه، فمصطلح الموقفية يمثّل تسمية عامة للعوامل التي تقيم صلة بين النص، و بين موقف لواقعة ما، سواء أكان موقفا حاضران أم قابلا للاسترجاع، ونادرا ما تتحقّق تأثيرات مقام سياقي معيّن بدون حدوث التوسّط: أي مدى جلب المرء لمعتقداته وأهدافه الخاصة للنموذج الذي يقيمه للموقف الاتصالي الحالي.

يتم دعم النموذج بالقرائن المتيسّرة جنبا إلى جنب مع توقعاتنا ومعرفتنا السابقة بشأن كيفية تنظيم العالم الواقعي، وحين تكون الوظيفة السائدة للنص هي تقديم وصف لنموذج الموقف، دون التوسّط فإنّ هذا يعني إجراء ما يسمى برصد الموقف[37]. و الرصد يجري لما يخفق الموقف في مجاراة التوقعات، أي يصبح منتج النص مقبلا على حل مشكلات الفجوات، أو يعيد تأكيد توقعات المرء[38].

أمّا إذا كانت الوظيفة السائدة هي توجيه الموقف لأهداف منتج النص فإنّ هذا يعدّ إجراء ما يسمى بإدارة الموقف، فإدارة الموقف يدل على استعمال النصوص في المقال لتوجيه دفة الموقف صوب أهداف المشاركين[39].

والحد الفاصل بين الرصد والإدارة بعيد كل البعد عن الوضوح والتميّز، ومن الممكن أن يتغيّر بتغيّر وجهة نظر كل من المشاركين علما أنّ الناس يفضلون تمويه ما يفعلونه من إدارة ويحاولون إظهارها بمظهر الرصد، وتكون وكأنّها تسير على النحو المرغوب في إطار المجرى الطبيعي للأحداث[40].

7- التناص:

1-تعريف التناص:

أ- **لغة:** التناص في اللّغة من (نص، ويقال نص فلانا: استقصى مسألته عن شيء حتى استخرج كل ما عنده، والنص والنصيص، السير الشديد والحث، ومنه نصصت الشيء: رفعته)[41].

ب- **اصطلاحا:** التناص هو أهم عنصر من العناصر المحققة للنصانية، و هو أن تشكّل النصوص السابقة خبرة للنصوص اللاحقة، أي هو تلك العلاقة بين النصوص يتم التعرف عليها بخبرة سابقة[42]، يقول دي بوجراند في تعريفه للتناص بأنّه: (العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة

سواء بوساطة أم بغير وساطة (....)، وتقوم الوساطة بصورة أوسع عندما تتجه الأجوبة إلى نصوص كتبت في أزمنة قديمة)[43].

فالتناص إذن هو الترابط بين إنتاج نص بعينه أو قبوله، والمعارف التي يملكها مشاركو التواصل عن نصوص أخرى، وهذا التعيين الجديد يولي التواصل الأولوية في تعيين هذا المفهوم[44]، فيصبح مفهوم التناص متعلّق بمجموعة من طرائق الإنتاج الفني، التي يثبت من خلالها النص تفاعله مع نصوص سابقة عليه أو متزامنة معه، أو هو عبارة عن علاقة تفاعلية بين نص سابق ونص حافل لإنتاج نص لاحق[45]، أي أنّ النصوص السابقة تشكّل نقطة انطلاق لتكوين نصوص لاحقة، حيث تقوم هذه الأخيرة بدورها بالتأسيس والبناء لنصوص أخرى بعدها، يقول محمد مفتاح (أنّ التناص هو تعالق نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة)[46].

وعليه فالنص شبكة من التفاعلات الذهنية، ونسق من المصادر المضمرة والظاهرة التي تتوارى خلف الأسطر، وتتمدّد في ذاكرة المتلقي عبر خلفيات، مثل: المعرفة الخلفية، وترسبات الذاكرة، والخطاطات ،النصية والسيناريوهات التصورية، والتداخل النصي، وتعدد الأصوات[47].

ولقد أصبح هذا المصطلح مصطلحا واضحا ذا شهرة معرفية عند الناقدة جوليا كريستيفا في قولها: (هو ترحال للنصوص وتداخل نصي، ففي فضاء نص معيّن تتقاطع وتتنافى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى)[48].

2-آليات التناص:

أمّا عن آليات التناص فإنّ على المحلّل أن يتعرّف عليها أثناء مقاربته للنص أو الخطاب، ونذكر منها ما يلي[49]:

- الاقتباس: هو أن يأخذ المبدع مثلا القرآن والسنة، ويدرجهما في كلامه بطريقة صريحة أوغير صريحة..
- التضمين: ويعني أن يضمّن المبدع مثلا كلامه شيئا من مشهور الشعر أو النثر لغيره من الأدباء والشعراء...
- المستنسخات النصية (ألفاظ وشواهد وعبارات واقتباسات بارزة...)
- المقتبسات النصية (تكون في بداية الرواية أو الفصل أو المتن في شكل نصوص ومقاطع وفقرات، موضوعة بين علامات التنصيص تضيء الرواية تفاعلا وحوارا...)
- العبارات المسكوكة مثل الأمثال والحكم والعبارات .
- الهوامش النصية: يورد صاحب النص المتن في عمله الإبداعي، ويذيله بهوامش إحالية ومرجعية، وغالبا، ما توضع هذه الهوامش في أسفل النص أو في آخر العمل، حيث تقوم بوظيفة الوصف والتفسير لما غمض من النص، وما يحمله من إشارات نصية، كما فعل عبد الله العروي في روايته(أوراق).
- الحواشي النصية: قد يرفق المبدع نصه بحواش في بداية العمل أو في نهايته أوفي آخره لتفسير النص، من خلال تحديد سياقه، أو إبراز مناسبته، أو شرط بعض الألفاظ، أو تفسير بعض أسماء الأعلام، أو تعيين المهدى له هذا العمل، أو تبيان الدواعي التي دفعته لكتابة النص وتحبيره...
- المحاكاة: يلتجئ المبدع إلى توظيف المقتبس أو المستنسخ بطريقة حرفية دون أن يبدع فيها.

3- الاتساق وآلياته:

أ- تعريف الاتساق:

لغة: ورد في لسان العرب لابن منظور في مادة وسق:(وسق الليل واتسق وكل مل انضم فقد اتسق القمر والطريق يتسق ويتسق أي ينضم) [50].

أمّا في معجم الوسيط : وسقت الدابة تسق وسقا : حملت وأغلقت على الماء رحمها، فهي واسق ..... واتسق الشيء: اجتمع وانضم ، والقمر : استوى وامتلأ واستوى ، ويقال : استوسق له الأمر : أمكنه...)[51] ، يتضح إذن أنّ معنى الاتساق يدور حول مفهوم الاجتماع والانتظام والاكتمال والتمام.

اصطلاحا:

يقصد بالاتساق ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكّلة للنص، بمعنى أنّ تماسك النص هو تعلّق أجزاؤه بعضها ببعض لتكون كتلة واحدة، فيستحيل تأويل عنصر دون الاعتماد على العنصر الذي يميل إليه[52]، لأنّ ترابط الجمل مع بعضها البعض يكون بوسائل لغوية معيّنة[53]، وعليه فالاتساق مفهوم دلالي يتعلق بالعلاقات الدلالية التي توجد داخل النص، ويصبح عنصرا ما في النص مرتبطا في تأويله بعنصر آخر[54] ، أمّا عن كيفية دراسته فالاتساق يُعني بالبحث عن الوسائل أو العلاقات التي يستطيع النص بواسطتها أن يعمل كوحدة لغوية[55]، ذلك أنّ الاتساق يحيل للعلاقات المعنوية داخل النص والتي تحدّده كنص . وتنقسم الأدوات الاتساقية إلى أدوات ترابط نصية، وهي: الإحالة، الاستبدال، الحذف، الوصل والفصل، وأدوات ترابط معجمية: تتحقق عبر ظاهرتي: التكرار والمطابقة.

ب- أدوات الاتساق:

1- أدوات الاتساق النصية:

- **أوّلا: الإحالة.**

أ- **مفهوم الإحالة** (Référence) **:**

لغة: جاء في لسان العرب:(اَلمحاُل من الكلام:ما عدل به عن وجهه، وحوّله جعله محالاً... حال الرجل يحُول تحوّل من موضع إلى موضع)[56]، وعّرفها الزبيدي بأنّها :(أحال الشيء تحوّل من حال إلى حال أو أحال الرجل تحول من شيء إلى شيء)[57].

الملاحظ أنّ هذه التعريفات للفعل أحال تدل كلها على التغيّر والتبّدل والانتقال من حال إلى أخرى.

ب- **اصطلاحا:** تعدّ الإحالة من أهم وسائل الاتساق في تحقيق الترابط والتماسك بين أجزاء النص وتتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصية الإحالة[58]، و قد وصفها هاليداي و رقية حسن بأنّهاعلاقة ذات طبيعة دلالية بين عنصري المحيل والمحيل عليه [59] ، تشترط تطابق الخصائص الدلالية بينهما[60]، ويعرفها جون لوينز بقوله :هي "تلك العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات، فالأسماء تحيل إلى مسميات وهي علاقة دلالية تخضع لقيد أساسي هو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه[61]، وتظهر في النص من خلال الوسائل النحوية ويسميها البعض العناصر الإحالية، وتطلق تسمية العناصر الإحالية حسب الأزهر الزناد على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب فشرط وجودها هو النص[62].

وتنقسم الإحالة إلى نوعيين رئيسيين إحالة مقامية وإحالة نصية ويمكن تمثيلها بهذا الشكل:

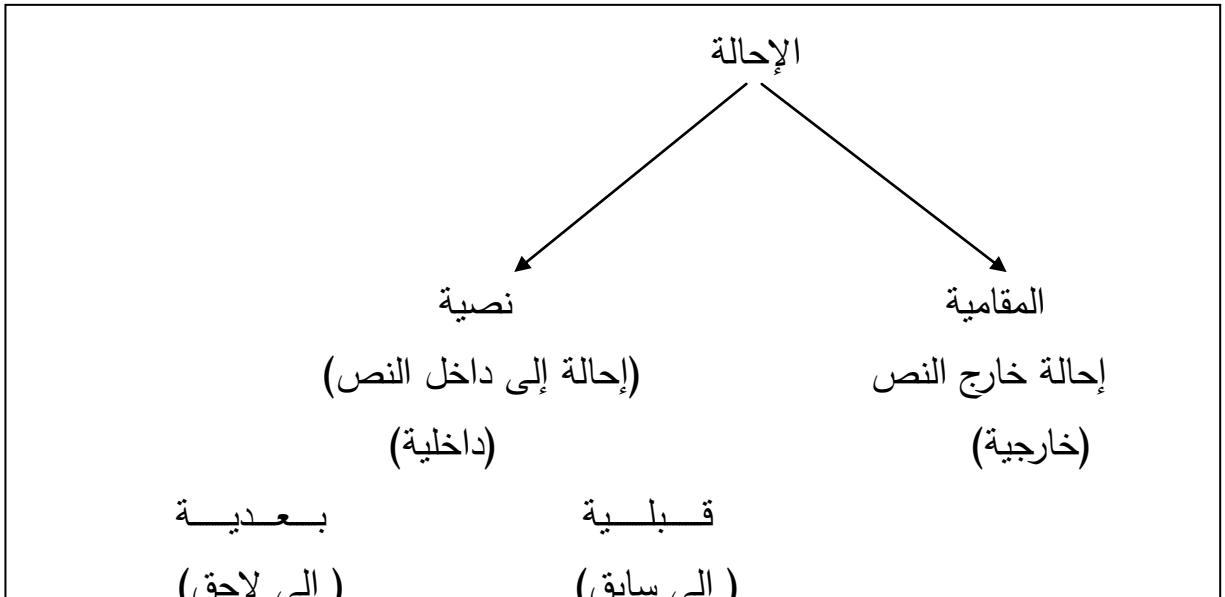

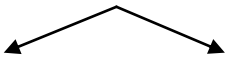

والإحالة المقامية (Exphora) عندما يرتبط العنصر اللغوي بما هو غير لغوي، وهي (تساهم في خلق النص لكونها تربط اللغة بسياق المقام ، إلا أنّها لا تساهم في اتساقه بشكل مباشر)[63] ، وهذه الإحالة تتوقّف عن معرفة سياق الحال و الأحداث، والمواقف التي تحيط بالنص حتى نتعرّف على المحال إليه من بين الأشياء و الملابسات المحيطة بالنص[64].

أما الإحالة النصية (Endophora) فهي التي يرتبط فيا العنصر اللغوي بعنصر لغوي آخر وتتفرع إلى إحالة قبلية وإحالة بعدية:

- إحالة قبلية (Anaphora): هي الإحالة إلى أمر سابق وهي الرجوع إلى ما سبق ذكره في النص أي التي تعود إلى مفسر سبق التلفظ به[65].
- إحالة البعدية: والتي تعني الإحالة إلى أمر لاحق أي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها.

ت- الأدوات الإحالية:

- **الإحالة بالضمائر:** وتسمى الإحالة الضميرية، ويحال بالضمير لإزالة اللبس وفي حالات إطالة الكلام، ويقول ابن يعيش (إنما أوتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحتراز من الإلباس)[66].

وتعتبر الضمائر من المبهمات ويطلق مصطلح المبهمات (embrayeurs) على الوحدات اللغوية التي تتوقف قيمتها المرجعية على المحيط الزماني والمكاني لورودها [67] ولأجل ذلك لابد للمضمر من اسم ظاهر ينزع عنه الإبهام، ويشير الزجاجي لهذا بقوله(اعلم

أن حكم المضمر أن يجيء بعد ظاهر يتقدمه يعود عليه لأنه مبهم فلا يعقل على من يعود حتى يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه هذا أصله)[68].

- **الإحالة بأسماء الإشارة:**

اسم الإشارة اسم يعين مدلوله تعيينا مقرونا بإشارة حسية[69]، وبه يتم الاستغناء عن عملية التكرار لنفس الوحدة اللغوية وتعويضها بعائد عليها.

وتعتبر أسماء الإشارة وحدات فارغة خارج السياق فهي أسماء مبهمة نحو" هذا وهذه، وهذان وهاتان وهؤلاء وذانك وتلك وتانك وأولئك، وما شبه ذلك، وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته)[70] ، ومن هنا يستوجب إلحاقه بوحدة لغوية أخرى (اسم ظاهر) تدل على معناه وتعطيه دلالة تبليغية، فلا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية أو معنوية ومنع اللبس عنه[71].

- **الإحالة باسم الموصول:**

الأسماء الموصولة تحقق العلاقة العائدية، ويمكن للاسم الموصل أن يربط بين جملتين بحيث تكون الثانية وصفا لأحد عناصر الجملة الأولى، إذ يتم استبدال هذا العنصر بوحدة لغوية أخرى ، و بما أن اسم الموصول يشكل عائدا فإنه يستوجب عائدا عليه، وهو ما يتمثل في الاسم الظاهر الذي يصفه، فالعائد يقوم بتعويض العائد عليه ليغني عن تكراره بلفظه ومنه يستلزم إحلال التطابق بين الاسم الموصول (العائد) والاسم الظاهر(العائد عليه) ويكون حاملا لنفس الصفات من الجنس والعدد، ويشترط في صلة الموصول أن تشتمل على (رابط) يربطها بالاسم الموصول أي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول إن كان مفردا فمفرد وإن كان مذكرا فمذكر[72].

- **الإحالة بآل التعريف:**

ويكون باستعمال محددات المعرفة كأداة التعريف أو أداة التعريف مع إضافة اسم من أسماء الإشارة[73]، ومن أمثلته:

اشتريت كتابا، هذا الكتاب مفيد.

فوظيفة أداة التعريف هنا هي الإشارة إلى معلومات سابقة[74]

- **الإحالة بأدوات المقارنة:**

المقارنة تعني لغويّا المقايسة بين شيئين أو أكثر بهدف تقرير أوجه الشبه و الاختلاف فيما بينها، فهي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين هذين الشيئين، وكل عملية مقارنة تتضمن شيئين –في الأقل– يشتركان في سمة مشتركة بينهما. ويميز هاليداي بين نوعين من المقارنة: مقارنة عامة، ومقارنة خاصة[75].

فالمقارنة العامة تعني المقارنة بين شيئين من حيث التشابه وعدم التشابه بغض النظر عن أي خاصية معينة، وقد يكون الشيئان متماثلين أو متشابهين، وتعبر عنها ألفاظ مثل: "شبيه"، و"مشابه". ألفاظ المقارنة التي تعبر عن التطابق، ومنها "نفسه"، و"عينه". مطابق"، "مكافئ"، "مساو"، "مماثل" قبيل"، "مثيل"، "نظير"، "مرادف"، ألفاظ المقارنة التي تعبر عن التخالف : ومنها "مخالف"، "مختلف"، "مغاير". ألفاظ المقارنة التي تعبر عن الآخرية : ومنها "الآخر"، "أيضا"، "البديل"، "الباقي".

وتعبر المقارنة الخاصة عن إمكانية المقارنة بين الأشياء بالنظر إلى خاصية معينة، كالصفات المقارنة أو الظروف مثل أفضل، أقل، بالتساوي، كثيرا جدا...وغيرها.

وتعمل أدوات المقارنة نفس عمل الأدوات الاحالية الأخرى، كما يمكن أن تكون إحالتها داخلية وهنا إمّا أن تكون قبلية أو بعدية كما يمكن أن تكون إحالتها خارجية[76].

و يمكن توضيح عمل هذه الأداة في اتساق النص بهذا المثال:

قال تعالى: (قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاء مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَر) سورة آل عمران الاية118. فقد ربطت كلمة أكبر الآية الثانية بالأولى؛ لأنّه لا يكون الشيء أكبر إلا بالمقارنة بشيء آخر.

- **ثانيا: أدوات الربط(الوصل).**

يقصد بها عند هاليداي ورقية حسن الطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم[77]، بمعنى أنّ النص يشتمل على جمل أو متتاليات متعاقبة خطيًا، ولكي تدرك وحدة متماسكة، فإنّها تحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة تصل بين أجزاء[78]، وينقسم الوصل إلى:

- **الوصل الإضافي:** وهو عبارة عن الربط بين جملتين بواسطة أداة مثل(واو،أو، ثم، فـ).
- **الوصل العكسي:** ويعني على عكس ما هو متوقع وهو عبارة عن الربط بين جملتين بواسطة أدوات مثل(لكن، غير أنّ، بيد أنّ، على الرغم أنّ...).
- **الوصل السببي:** وهو عبارة عن الربط بين جملتين تمثل الأولى السبب، وتمثل الثانية النتيجة، وهذا النوع من الوصل يدرك من خلال العلاقات المنطقية بين هاتين الجمليتين ويعبر عنه بأدوات (لام التعليل فاء السببية، من ثمّ، إذاً...).
- **الوصل الزمني:** وهو عبارة عن الربط بين جملتين بواسطة أدوات مثل (ثمّ، حتى، بعد ذلك...)[79].

ويعتبر الوصل أحد وسائل الاتساق التي تساهم في ربط أجزاء النص، وتوجيه دلالته الأساسية بربط القضايا والجمل مع بعضها البعض، ومع الجملة أو القضية الأساسية التي تمثل بؤرة الموضوع، ذلك أن الجمل تتكون من عبارة أساسية وعبارة أو عبارات أخرى بسيطة تعتمد على العبارة الأولى مرتبطة فيما بينها بأدوات العطف[80]؛ فالعطف إذن يحمل دلالة المرجعية بلفت ذهن المتلقي إلى اشتراك التركيب الحامل مع سابقيه في الحكم ، مثلما بيّن علماؤنا القدامى الذين تطرقوا إليها من وجهة نصية تقريبا و أولوا له اهتماما كبيرا، فقد وصف عبد القاهر الجرجاني هذه المسألة بأصعب مباحث البلاغة قائلا :

(واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول أنه خفي غامض، ودقيق صعب، إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق) .[81]

واشترطوا وجود مسوّغ للجمع فعبد القاهر الجرجاني مثلا يشترط بين المعطوفين وجود جامع معنوي يجمعها [82] ، وقبل التعرف على طبيعة الجامع أو مسوغ الجمع نشير إلى أنه يمكن تقسيم أدوات الوصل إلى قسمين باعتبار استعمالها :

ـ الواو : التي تعتبر الأكثر ورودا ذلك أنه حرف صائت شفاهي **يضمن احتضان الذاكرة للنص**، وسهولة استرجاعه[83] ، و تستعمل لوجود اشتراك بين المعطوفين أي تفيد **الجمع**، بحيث تصبح الجملتان كالجملة الواحدة كما يرى بن هشام . [84]

ـ باقي الأدوات التي تستعمل بالإضافة إلى وجود الاشتراك بين المعطوفين وجود خصوصية دلالة كل حرف .

و أما مسوّغ الجمع بأداة بين الجمل فيمكن تقسيمه إلى قسمين :

• **مسوغ نحوي إعرابي** : يقول الجرجاني : **(أما الواو فليس له معنى سوى الاشتراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي اتبعت فيه الثاني الأوّل)**[85] ، أي أن التدرّج يكون بموضوع ثابت (نفس المخبر عنه) ، يأتي لتقوية المعنى بالتأكيد على الموضوع (المخبر

عنه) ، حيث يقول الجرجاني في هذا المقام : (**واعلم انه إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحد كقولنا هو يقول ويفعل و .....ازداد معنى الجمع قوة وظهورا**) [86] .

• **مسوغ غير نحوي** : الذي قد يكون الجامع بين جملتين **مسوّغ منطقي** كالتقابل والاشتراك **أي** يعتمد الربط على **وجود ونوع العلاقة** في الجمع بين العنصرين المتتابعين ، وأيضا يوجد **مسوّغ مقامي** حيث يتم الجمع بين الجملتين لوجود علاقة مقامية بين الجملتين تتعلق بالسامع حيث يقول الجرجاني :

(**بحيث إذا عرف أي السامع حال الأول عرف حال الثاني**) [87].

وإذا غابت أداة الوصل فنحن أمام الفصل.

الفصل :

حاول علماؤنا القدامى تفسير غياب الرابط بين الجمل، فالجرجاني مثلا يرى أنه يحصل عندما يكون غيابه أقوى وأغنى عن وجوده **وذلك لقوة الارتباط وشدة التلاحم** بين الجملتين إذ (لا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيه لو عطفت بعطف الشيء على نفسه)[88]، أما السكاكي فقد أضاف لتفسير غياب الرابط بين الجمل الذي أدرجه الجرجاني المتمثّل في التلاحم الشديد بين الجمل المعطوف ، وجود مسوّغ آخر متمثل فيما أسماه **بكمال الانقطاع** بين الجملتين، حيث يقول :

(إن الجملة متى نزلت في كلام المتكلم منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها، كما إذا أريد بها القطع عما قبلها أو أريد بها البدل عن سابقة عليها لم تكن موضعا لدخول الواو وكذلك متى نزلت من الأولى منزلة نفسها لكمال اتصالها بما مثلها إذا كانت موضحة لها مبينة أو مؤكدة لها ومقررة لم تكن موضعا لدخول الواو وكذا متى لم يكن بينها وبين الأولى جهة جامعة لكمال انقطاعها عنها لم يكن أيضا موضعا لدخول الواو)[89]. ومنه يمكن استنتاج أسباب غياب الرابط عند السكاكي كما يلي:

ـ شدة التحام الجملتين، بحيث تكون الثانية منهما إما : لتبيين الأولى فتصبح الثانية امتدادا للأولى [90]، أو تأكيدها لتقوية معناها ، أولتعليلها ، أو لكونها بدلا منها.

-

ثالثا: الاستبدال (Substitution).

الاستبدال هو تعويض عنصر في النص بعنصر آخر[91]، وهو يحيل على الاستمرارية الدلالية، وذلك من خلال العلاقة بين المستبدِل والمستبدَل لأنّ معظم حالات الاستبدال النصي (قبلية) أي علاقة بين عنصر متأخر وعنصر متقدم، مثل قوله تعالى:

قال تعالى (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا، فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ) آل عمران /13، ففي هذه الآية تمّ استبدال كلمة (أخرى) بكلمة (فئة).

و يختلف الاستبدال عن الإحالة في [92] :

– كونه علاقة تتم في المستوى النحوي والمعجمي بين الكلمات أو العبارات بينما الإحالة علاقة معنوية تقع في المستوى الدلالي .

– العلاقة بين عنصري الإحالة علاقة تطابق في حين العلاقة بين عنصري الاستبدال علاقة تقابل .

وينقسم الاستبدال إلى ثلاثة أنواع:

- **استبدال اسمي** : ويكون باستعمال عناصر لغوية اسمية مثل : نفس ، آخر، مثل قوله تعالى: ﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة ﴾ آل عمران الآية 12.
- **استبدال فعلي** : مثل استخدام الفعل (يفعل) جوابا لقولك: هل يفلح المسلم (نعم يفعل)
- **استبدال جملي** ويحددانه هاليداي ورقية حسن بقولهما (يوجد نوع آخر من الاستبدال حيث لا يكون المفترض من العناصر عنصرا من الجملة بل الجملة كلها) [93]، ويكون باستخدام **ذلك** مثل قوله تعالى: ﴿ قال ذلك ما كنا نبغي .....﴾ .الكهف الآية 64 بدلا من الآية السابقة عليها :﴿ أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة ... ﴾. الكهف الآية 63.

4- الحذف (**Ellipses**):

الحذف هو افتراض عنصر غير موجود في النّص لدلالة عنصر سابق عليه، ولذلك يتم الحذف عندما تكون هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه، ويكون في حذفه معنى لا يوجد في ذكره، وفي نحو النص يجب أن تراعى القرائن المعنوية والمقامية، لأنّ السياق والمقام من أساسيات الحذف حيث تكون الجمل المحذوفة أساسا للربط بين أجزاء النص من خلال المحتوى الدلالي، وفي اغلب الأحيان يوجد العنصر المحذوف في النص السابق ممّا يعني أنّ الحذف علاقة قبلية، وعليه فالحذف كعلاقة اتساق لا يختلف عن الاستبدال إلا بكون الأوّل (استبدال بالصفر) أي أنّ علاقة الاستبدال تترك أثراً، وأثرها هو وجود أحد عناصر الاستبدال، بينما علاقة الحذف لا تخلّف أثراً[94]، فراغ بنوي لا يترك أثرا بين عناصره.

5- الاتساق المعجمي Lexical Cohesion:

تتضافر عناصر الاتساق النصي مع عناصر الاتساق المعجمي ليحقق التماسك النصي،وهو العلاقة الجامعة بين كلمتين أو أكثر داخل المتتابعات النصية وهي علاقة معجمية خالصة، ولا تحتاج إلى عنصر نحوي للربط بين عناصر النص.

ويتحقق الاتساق المعجمي بين المفردات من خلال الظواهر اللغوية التالية:

1- التكرار:

التكرار شكل من أشكال الاتساق المعجمي يتطلب إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف أو شبه مرادف أو عنصرا مطلقا أو اسما عاما[95] .

2- التضام /المصاحبة اللغوية (collocation):

التضام في اللغة الاجتماع والاشتمال يقول ابن منظور (ض م م) ضم الشيء لشيء: أي جمعه وقيل انضم وتضام ومنه ضممت هذا إلى هذا فهو ضام ومضموم والشيء انضم معه[96]، يستنتج من التعريف اللغوي أنّ التضام هو الاجتماع اي اجتماع الشيء مع الشيء، وهو توارد زوج من الكلمات بالفعل او بالقوة نظرا الى ارتباطهما بحكم هذه العلاقة او تلك[97]، أي ارتباط عنصر بعنصر آخر خلال الظهور المشترك المتكرّر في سياقات متشابهة مثل (كاتب، قلم..).

وتشير المصاحبة اللغوية إلى الطريقة التي يمكن من خلالها انتظام الكلمات معا والى القيود المستعملة لبيان كيفية تضام الكلمات معا[98].